القمع في القدس

نموذج من الفضائح المالية في وزارة الدفاع الاسرائيلية :

المسؤولون يتواطؤون مع المقاولين ومهربي الأسلحة لقاء عمولات مالية و"اجتماعية"!

في الاونة الاخيرة امتلأت الصحافة الاسرائيلية بانباء الفضائح المالية داخل وزارة الدفاع.. وفيما يلي تقدم «الهدف» احدى القصص التي نشرتها صحيفة « هعولام هازيه » ، وهي واحد من تلك الفضائح التي تورط فيها عدد من المسؤولين في وزارة الدفاع الاسرائيلية وعدد من الضباط .
وفيما يلي نص المقال الذي نشرته الصحيفة الاسرائيلية :

قبل اسبوعين كشفت مجلة « هعولام هزيه » في عددها رقم (١٩٥٩) فضيحة واحدة من سلسلة الفضائح التي تدور في المجالات المتعلقة بطلبات وزارة الدفاع ومشاريعها .

وفي نفس التحقيق الذي نشرته المجلة ازيح الستار عن شخصية أمنون افني صاحب مصنع « ا. جي. اي » الذي كان مهربا دوليا للسلاح والذي قدم الرشاوى الى مجموعة كبيرة من الشخصيات العامة النيجيرية وورط وزارة الخارجية الاسرائيلية والحق الضرر بمصالح اسرائيل في نيجيريا . وقد تم دراسة مراحل اتخاذ القرارات بشان تقديم العروض لمصنع « ا. جي. اي » واكتشفت سلسلة من الحقائق المذهلة .

واشير الى اسم الرائد مئير من شعبة المعدات والتجهيزات في السلاح الجوي كشخص متورط في عمليات الرشوة .

وتاكد بانه قدمت عدة مرات شكاوي الى العميد حاييم يارون والذي عمل الى حين اعتزاله الخدمة رئيسا لشعبة التجهيزات في السلاح الجوي الاسرائيلي ، تدور حول الفوضى والمخالفات الجنائية التي تجري في شعبته . فميزان حاييم يارون ظل يتصرف وفقا لروتين العمل العادي ولم يلجا الى المسؤولين عن الرقابة بطلب للقيام بفحص هذه الشكاوى والتحقيق فيها . ولم تستخلص اية نتائج ولم يقل اي شخص من عمله .

تضليل قضاة المحكمة العليا عن عمد

وبعد نشر اول تحقيق عن هذه القضية واثناء التحقيق تمكنت مجلة « هعولام هزيه » من الكشف عن وثائق داخلية تؤكد حقيقة خطيرة وهي ان ثلاثة من قضاة محكمة العدل العليا الذين نظروا في قضية احد المواطنين ضد وزارة الدفاع قد ضللوا وانهم اصدروا حكمهم استنادا الى معلومات غير صحيحة زودوا بها من قبل وزارة الدفاع .

بدأ الحادث عندما اشتركت شركة « عيدين » الهندسية في مناقصة اعلنت عنها وزارة الدفاع لصالح شعبة التجهيزات في السلاح الجوي . ولم تفز هذه الشركة بالمناقصة ، بيد ان العمل تسلمه امنون افني صاحب مصنع « م. جي. اي » من كريات مقتنعا بان المناقصة لم تجر بصورة صحيحة وان نتائجها حرفت بطريقة غير مشروعة .

وقرر ان يتعنت ولا يتنازل او يتسامح . ولانه نزيه وادار اعماله بجدارة ونزاهة ولم يرش احدا على الاطلاق ولم يوزع المنافع على المسؤولين الذي كان بوسعهم بحكم منصبهم تحريف المناقصات ، لذا لم يخش خوض صراع مكشوف . توجه الى يهودا ريسلير احد المحامين المعروفين في تل ابيب وردد على مسامعه مبررات حول عدم شرعية المناقصة .. واقنع المحامي ريسلير بان الدعاوى التي ساقها موكله فيها شيء من الحقيقة . وتوجه الى محكمة العدل العليا وطلب اصدار امر منع ضد امنون افني صاحب مصنع « م. جي. اي » لمنعه من الشروع بالعمل الى حين النظر في القضية . وحسب ادعائه كان ينبغي ان تفوز شركة « عيدين » الهندسية بالمناقصة وان شركة اخرى هي شركة امنون افني فازت بها بطريقة غير مستقيمة وغير مشروعة . ونظر في الطلب الخاص باصدار امر بالمنع في ٢٨ تشرين الاول عام ١٩٧٤ من قبل قضاة المحكمة العليا وهم حاييم كوهين وموشي عتسيوني وايلياهو ميني عندما جلسوا على هيئة محكمة العدل العليا .

وردد المحامي ريسلير وجهات نظره امام المحكمة وعندما فرغ من ذلك عرض مندوب وزارة الدفاع على المحكمة بيانين خطيين احدهما موقع عليه من امنون افني والثاني بتوقيع يوآل ميرون موظف في وزارة الدفاع ورد فيهما بان المصنع بدأ بعد الفوز بالمناقصة بتنفيذ العمل وان العمل الان قطع شوطا كبيرا وانه يشرف على الانتهاء .

وادعى مندوب وزارة الدفاع بان محكمة العدل العليا لا يجوز لها ان تصدر امرا بالمنع او وقف العمل لسبب بسيط هو ان العمل الان في مراحل متقدمة . وابدى القاضي عتسيوني ملاحظة وجهها الى افني « انت تستفيد من الفوضى » . ومع ذلك اقرت المحكمة ادعاء مندوب وزارة الدفاع بعدم جواز اصدار امر بمنع العمل لان جزءا كبيرا منه قد انجز .

واضطر صاحب شركة « عيدين » الهندسية الى الغاء السلاح والاستسلام . لقد بذل قصارى جهده لكنه فشل . ولم يكن يدري بانه بعد اربعة اشهر سيطرا تحول هام على القضية . ان دراسة هذا الحادث تكشف عمليا بان الوضع كان يختلف تماما . فقد فصل القضاة ببساطة . كان يتعين على شركة « ا. جي. اي » بعد فوزها بالمناقصة ان تقدم للسلاح الجوي من اجل الفحص والتصديق ، التصاميم الهندسية للانتاج ، هذا بالاضافة الى تصميمات الانتاج الاساسية التي قدمت عند تقديم عرض المناقصة . ولم تتمكن الشركة بواسطة القوة البشرية التي تحت تصرفها من اعداد التصاميم الانتاجية النهائية . ومن الجائز ان السبب الاخر لتاجيل مرده المطالب المعينة الاضافية التي قدمها السلاح الجوي . وهناك حقيقة وهي انه عثر داخل ملفات المشروع على مكاتبات السلاح الجوي التي تتضمن الشروع بالعمل والالتزام بالجدول الزمني والتزم به المنتج .

واضطرت شركة « ا. جي. اي » في مواصلة العمل لجأ اليها عن طريق وزارة الدفاع اللجوء الى شركة هندسية للاستشارات الهندسية لكي تقوم الاخيرة باعداد حل هندسي لعدة مشاكل هندسية في الشركة بعد ان عجزت الاخيرة حلها من تلقاء نفسها .

والم تصادف شركة التخطيط والاستشارة الهندسية ابدا بعميل صعب الى هذا الحد كامنون افني الذي رفض التعاون معها . وكانت لهذه الشركة شكاوى كثيرة وعلى الاخص ضد اساليب العمل التي يستخدمها افني .

وعندما كانت هذه القضية تنظر من قبل محكمة العدل العليا لم تكن شركة « ا. جي. اي » قد بدأت عملها الفعلي وخاصة في ذلك المجال الحيوي الذي واجهت الشركة صعوبات في تنفيذه مما اضطر السلاح الجوي الى المطالبة بادخال جهة اخرى وهي شركة التخطيط والاستشارة الهندسية التي بدأت عملها بعد شهر من النظر في القضية امام محكمة العدل العليا . وكان بوسع المحكمة لو انها اقتنعت فعلا بوجهة نظر صاحب القضية ان تصدر امرا بمنع البدء بالعمل .

وكما سبق وذكرنا فانه نظرا لان وزارة الدفاع ادعت بان العمل قطع شوطا كبيرا استنادا الى معلومات حصلت عليها من المسؤول في الوزارة ميرون وامنون افني فقد ضللت المحكمة عن عمد مما ادى الى افشالها .

لقد اعلن يوآل ميرون بان العمل قطع شوطا كبيرا على الرغم من انه كان يتعين عليه بوصفه رجلا سابقا في السلاح الجوي ومسؤولا في وزارة الدفاع التاكد من ان العمل قد بدأ فعلا وما اذا كان هذا العمل يسير وفقا للخطط التي صودق عليها من قبل السلاح الجوي .

وقد اتخذ هذا الحادث شكلا اخطر في ضوء حقيقة توفر ادلة قاطعة لدى مجلة « هعولام هزيه » والتي تؤكد ان يوآل ميرون تخطى مرة واحدة على الاقل لجنة العطاءات من اجل تسليم العمل لامنون افني صاحب شركة « ا. جي. اي » . ان اسلوب الاحتيال هذا معروف لدينا وهو يشبه الاسلوب الذي استخدم مع قاضية المحكمة المركزية « مريم بن بورات » عندما ترأست اللجنة العامة لمنح تراخيص لسيارات الاجرة .

فقد كشفت مجلة « هعولام هزيه » في عددها (١٩٣٠) وفي مقال نشر تحت عنوان « غابة الارقام الخضراء » قبل نصف عام قامت شبكة من المحامين مقابل الحصول على الرشوة بتنظيم تراخيص لسيارات الاجرة لسواق لم يكونوا يستحقونها .

ولقد تحدثت في حينه مع القاضية بن برات التي قالت : « انني شخصيا اترأس اللجنة التي تقر منح التراخيص . واني اقوم بدراسة كل ملف بصورة اساسية . لذا فليس من الجائز حدوث انحراف . ولقتنا نظر القاضية بان الملفات المعروضة عليها للنظر فيها « طبخت » سلفا بهدف احباط مهمة اللجنة . »

وفعلا بعد ثلاثة اسابيع من نشر المقال قامت الشرطة باعتقال ثلاثة من المحامين وبينهم المحامي (تسفي ساتي) والذي كان احد اعضاء اللجنة الشعبية التي ترأستها القاضية (بن برات) واتهم الثلاثة بالحصول على الرشوة من عشرات السواق في مقابل اعداد ملفات مزورة لتقدم الى هذه اللجنة لتقر طلباتهم . وكما اشرنا فان قضاة محكمة العدل العليا ضللوا بصورة مماثلة .

وزارة الدفاع لم تدقق

تقوم وزارة الدفاع بالتحري عن المقاولين والموردين الذين تتعامل معهم من ناحية امنية . ولكن لداوعي الدهشة لا تكلف وزارة الدفاع نفسها بالتاكد من الاستقامة والنزاهة الشخصية للمتعهدين الذين تتعامل معهم .

فمثلا اتضح لنا ان امنون افني صاحب شركة « ا. جي. اي » بدأ حياته كموظف بنك في طبريا وقد اختلس اموالا من البنك ثم اقيل من عمله .

وخلال السنوات المعدودة التي عمل خلالها افني موظفا في فرع شركة « اميشرجاز » في نيجيريا فقد تزعم عصابة من مهربي السلاح مقابل اجر في اقليم بيافرا الانفصالي . وخلال تلك السنوات ربح مبالغ طائلة تقدر بعشرة ملايين ليرة . وبعد عودته الى البلاد تباهى اكثر من مرة امام زملائه وبينهم كبار المسؤولين في وزارة الدفاع واثناء الحفلات الفخمة التي كان يقيمها لهم بانه انهى الى الابد مشاكله مع ضريبة الدخل .

ونظرا لان ارباحه الضخمة التي جمعها في نيجيريا لم يكن مصدرها العمل الذي زاوله هناك فانه لم يكن ملزما بدفع ضريبة عليها في اسرائيل . لذا لم يكن يخشى لدى عودته الى البلاد ان يعلن ويثبت بان له في بنوك سويسرا وبريطانيا مبلغا يزيد على مليون دولار نقدا . ليس هذا فقط فعندما عاد الى البلاد عام ١٩٦٨ ابتاع مصنع « ا. جي. اي » نقدا.

وبالاضافة الى ذلك فقد اشترى ٣٠٪ من اسهم مصنع الادوية واقام شركة كبيرة للاستثمار في الاسهم . وهكذا بدأ الشخص الذي قدم بسخاء رشوة الى كبار المسؤولين في نيجيريا لغض الطرف عن صفقات الاسلحة غير المشروعة ، بدأ يتعامل مع

نابلس تضحك في وجه الاحتلال